تقرير الرصد اليومي لأخبار القطاع الصحي في الصحافة المحلية

Daily Media Monitering Report for Helth Industry

اليوم : الأثنين

التاريخ: 8 سبتمبر 2025

أخبار الخليج
الجريدة اليومية الأولى في البحرين
العدد: 17335

مركز محمد بن خليفة التخصصي للقلب يجري أول عملية ناجحة لزراعة جهاز دعم القلب (LVAD) في البحرين

○ قائد الخدمات الطبية الملكية.

صرح العميد طبيب الشيخ فهد بن خليفة بن سلمان آل خليفة، قائد الخدمات الطبية الملكية، بأن نجاح إجراء أول عملية لزراعة جهاز دعم القلب (LVAD) في مملكة البحرين يمثل نقلة نوعية في علاج فشل القلب المتقدم، ويعكس التزام مركز محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة التخصصي للقلب بتوفير أحدث التقنيات العلاجية المنقذة للحياة، وتعزيز مكانة المملكة كمركز إقليمي متقدم في الرعاية القلبية المتخصصة.

وأضاف أن هذه العملية تجسد التقدم الذي تحرزه مملكة البحرين في تبني حلول مبتكرة لمرضى قصور القلب، لاسيما الذين يحتاجون إلى زراعة قلب، حيث يستخدم الجهاز لتجسير حالتهم الصحية لحين الحصول على متبرع مطابق.

وقد أعلن مركز محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة التخصصي للقلب نجاحه في إجراء العملية لمريضة خمسينية تعاني من فشل قلبي متقدم، حيث كانت مستوفية لكافة شروط زراعة القلب، إلا أن عدم توافر قلب للزراعة في الوقت المناسب استدعى التدخل بزراعة جهاز دعم القلب، حفاظا على حياتها واستقرار حالتها.

أجريت العملية تحت إشراف الدكتور عبدالوهاب آل خليفة، استشاري جراحة القلب، وبمشاركة فريق طبي متخصص، حيث استغرقت العملية أربع ساعات، تلتها متابعة دقيقة في وحدة العناية المركزة، ضمن خطة علاجية متكاملة.

ويُعد هذا الإنجاز إضافة بارزة إلى سجل النجاحات الطبية للخدمات الطبية الملكية، إذ يتيح لمرضى قصور القلب المتقدم الحصول على تدخلات علاجية حديثة، خصوصا لمن يعانون من تراجع شديد في كفاءة ضخ الدم، وما يصاحبه من أعراض مثل ضيق التنفس، تورم الأطراف، وضعف القدرة على ممارسة الأنشطة اليومية، حيث يستخدم LVAD وهو جهاز دعم القلب كخيار دائم أو كجسر نحو زراعة القلب، ما يمنح المرضى فرصة لاستقرار حالتهم وتحسين جودة حياتهم مساهما في تحسين ضخ الدم، تقليل الأعراض، وتمكين المريض من الانتظار بأمان حتى توافر قلب مناسب للزراعة، أو استخدامه كحل طويل الأمد للمرضى غير المؤهلين للزراعة.

وبهذا الإنجاز الطبي الرائد، تواصل مملكة البحرين تعزيز مكانتها كوجهة إقليمية متقدمة في تبني أحدث التقنيات العلاجية في مجال أمراض وجراحات القلب، بما يرسخ موقعها الريادي في تقديم حلول مبتكرة تعكس رؤية المملكة نحو مستقبل صحي أكثر تطورا وجودة.

P 6
Link

المستشفيات الحكومية ومراكز الرعاية الصحية الأولية تطلقان برنامج «الجراح الزائر»

○ د. مريم الجلاهمة.

○ د. إجلال العلوي.

أطلقت المستشفيات الحكومية بالتنسيق مع مراكز الرعاية الصحية الأولية برنامج «الجراح الزائر»، بهدف توسيع نطاق الخدمات الجراحية المقدمة داخل المراكز الصحية، وتمكين المرضى من إجراء العمليات الجراحية البسيطة على نحو يعزز سرعة الاستجابة وكفاءة تقديم الخدمة.

ويشارك في البرنامج استشاريون واخصائيون من الأقسام الجراحية بمجمع السلمانية الطبي، حيث يقومون بزيارات منتظمة للمراكز الصحية لإجراء عمليات جراحية بسيطة مجدولة، الأمر الذي يسهل حصول المرضى على خدماتهم الطبية بالقرب من مناطق سكنهم، بما يعزز كفاءة منظومة الرعاية الصحية في مملكة البحرين، موضحة أن توفير هذه الخدمة داخل المراكز الصحية يسهم في توفير الوقت والجهد على المرضى وأسرهم من خلال إجراء العمليات البسيطة في مراكز قريبة منهم، بما يعزز تجربتهم.

وأضافت الدكتورة العلوي، أن البرنامج يفتح كذلك آفاقا أوسع لتطوير مهارات الأطباء العاملين في المراكز الصحية من خلال عملهم المباشر مع الاستشاريين والجراحين الزائرين، وهو ما يثري خبراتهم العملية ويعزز قدراتهم المهنية، مشيرة إلى أن هذه المبادرة تعكس التزام مراكز الرعاية الصحية الأولية بالارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين.

الجلاهمة الرئيس التنفيذي للمستشفيات الحكومية، أن برنامج «الجراح الزائر» يعد خطوة بارزة في مواصلة تطوير مستوى الخدمات الصحية، مشيرة إلى أنه يسهم في تسهيل وتسريع إجراء العمليات البسيطة للمرضى بالقرب من مناطق سكنهم بما يعزز سرعة حصول المراجعين على الخدمة الطبية اللازمة.

واضافت أن البرنامج يجسد حرص المستشفيات الحكومية على مواصلة رفع كفاءة المنظومة الصحية من خلال استثمار الخبرات الطبية والجراحية وتوظيفها لصالح المرضى، إلى جانب دعمه برامج التعليم الطبي المستمر عبر منح الأطباء في المراكز الصحية فرصا تدريبية عملية تسهم في تطوير مهاراتهم.

من جانبها، أكدت الدكتورة إجلال فيصل العلوي الرئيس التنفيذي لمراكز الرعاية الصحية الأولية، أن برنامج «الجراح الزائر» يمثل خطوة مهمة تعكس تكامل منظومة

P 6
Link

البلاد
www.albiladpress.com
العدد: 6173

إهمال وجبة الإفطار يضعف تركيز الطلبة

البلاد | محرر الشؤون المحلية

أكدت أخصائية التغذية بإدارة الصحة العامة، أمينة عادل، أهمية توفير وجبات متوازنة وغنية بالعناصر الغذائية الأساسية للطلبة، لما لها من انعكاس مباشر على صحتهم الجسدية والنفسية، إضافة إلى دورها في تعزيز الطاقة الذهنية والبدنية خلال اليوم الدراسي، خصوصًا مع انطلاقة العام الدراسي الجديد.

وأوضحت أن وجبة الإفطار تُعدّ من أهم الوجبات، إذ تسهم في تحسين الأداء الأكاديمي للطلبة عبر تعزيز الذاكرة، والقدرات الإدراكية، وتنمية مهارات حل المشكلات، فضلًا عن رفع مستويات النشاط البدني.

وأضافت أن إهمال الإفطار قد يؤدي إلى ضعف التركيز والشعور بالتعب المبكر، مشددة على ضرورة تخصيص وقت كافٍ لتناوله بعيدًا عن العجلة أو الانشغال بأنشطة أخرى، بما يضمن تنظيم الهضم والتوازن الغذائي.

وبيّنت خلال مداخلتها الهاتفية في إذاعة البحرين، أن الوجبة الصحية للطلبة ينبغي أن تحتوي على جميع المجموعات الغذائية الأساسية، وتشمل الخضروات والكربوهيدرات المعقدة بنسبة 40 إلى 50 % من مكونات الوجبة، إضافة إلى البروتينات كالبيض والدجاج بنسبة 20 %، والدهون الصحية مثل المكسرات والأفوكادو وزيت الزيتون بنسبة تتراوح بين 25 و30 %.

ولفتت إلى أهمية اختيار الحبوب الكاملة بدلًا من الأطعمة المصنعة من الدقيق الأبيض، لكونها أكثر فائدة للصحة.

وفي المقابل، دعت عادل إلى تجنّب بعض الخيارات غير الصحية في الوجبات المدرسية مثل المشروبات الغازية والعصائر المعلبة لاحتوائها على نسب عالية من السكر، وكذلك الأجبان والمقليات الغنية بالدهون المشبعة، إضافة إلى اللحوم المصنعة والحلويات التي تحتوي على ملونات صناعية قد تؤثر سلبًا على الانتباه والسلوك. (اقرأ الموضوع كاملا بالموقع الإلكتروني)

P 6
Link

41 % من المواطنين يرون منصة التبرع بالأعضاء سهلة الاستخدام

البلاد | إبراهيم النهام

أظهر استطلاع حديث لوزارة الصحة بموقعها الإلكتروني أن 41 % من المواطنين يرون منصة التسجيل الخاصة بنقل وزراعة الأعضاء سهلة الاستخدام، في مؤشر يعكس مستوى التفاعل الإيجابي مع الخدمات الصحية الرقمية.

المنصة التي أُطلقت في إطار المشروع الوطني لنقل وزراعة الأعضاء تهدف إلى تسهيل تسجيل الراغبين في التبرع بعد الوفاة، إضافةً إلى تنظيم قوائم انتظار المرضى المحتاجين بشكل شفاف وفعّال. وتتميز المنصة بواجهة استخدام مبسطة، تتيح للمواطن إدخال بياناته واختيار نوع التبرع المناسب له، إلى جانب توفير شروح توعوية متكاملة عن الجوانب الطبية والقانونية المرتبطة بالعملية.

كما تسهم المنصة في حفظ سرية المعلومات وربطها بالجهات الطبية المختصة، بما يضمن دقة الإجراءات وسلامة التعامل مع البيانات. ويأتي الاستطلاع كأداة لقياس درجة رضا المستفيدين، ورصد التحديات التي قد تواجه بعض الفئات عند استخدام المنصة، مثل كبار السن أو من ليست لديهم خبرة كافية بالتقنيات الحديثة.

ويُنظر إلى مشروع نقل وزراعة الأعضاء كخطوة نوعية في تطوير القطاع الصحي المحلي، إذ يفتح المجال أمام توفير فرص علاجية جديدة لمرضى ينتظرون عمليات زراعة من شأنها إنقاذ حياتهم. كما أن إتاحة منصة إلكترونية مخصصة للتسجيل يعزز من وعي المجتمع بقيمة التبرع بالأعضاء، ويُسهم في نشر ثقافة إنسانية قائمة على التكافل والعطاء.

P 21
Link

البلاد
www.albiladpress.com

العدد: 6173

محمد نامي

» الإعلام البحريني لا يسلط الضوء بشكل كاف ومستمر على قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة

» بعض أرباب العمل لا يؤمنون بقدرات ذوي الإعاقة وينظرون إليهم نظرة الشفقة

أشاد الباحث والناشط في مجال ذوي الإعاقة محمد نامي لـ "البلاد"، بالتطورات التشريعية والخدمية التي شهدتها المملكة في دعم ذوي الإعاقة، مؤكدًا في الوقت ذاته ضرورة إشراكهم في رسم السياسات، وتوفير بيئة داعمة تضمن لهم حياة كريمة ومشاركة فعالة في المجتمع.

ولفت نامي إلى ضرورة تهيئة البنية التحتية العامة بشكل شامل، عبر فرض معايير إلزامية لضمان الوصول الشامل، والمراقبة الصارمة لتطبيق هذه المعايير في المباني الحكومية والخدماتية الأماكن العامة، المدارس والجامعات والشواطئ.

حوار البلاد

الاثنين MON 8 سبتمبر 2025 - 16 ربيع الأول 1447 - العدد 6173

البلاد | إبراهيم النهام
تصوير: السيد علي حسن

بلادنا
Local.albiladpress.com

"البلاد" تحاور الباحث والناشط في مجال ذوي الإعاقة محمد نامي:

مدارس ومراكز صحية ومبان حكومية تفتقر لأبسط مستلزمات ذوي الهمم

» بدايةً، كيف تصف واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في البحرين اليوم؟

واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في البحرين في نمو وتطور باستمرار ولله الحمد، ويعكس ذلك توجيهات القيادة الرشيدة لتعزيز حقوقهم، وتوفير بيئة داعمة تضمن لهم العيش بكرامة والمشاركة الفعالة في بناء المجتمع في جميع المجالات.

ولقد شهدت البحرين تطورات إيجابية وبارزة في ملف حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تتجه الجهود في المملكة نحو دمجهم دمجًا حقيقيًا وبشكل أكبر في المجتمع.

ويعد قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (قانون رقم 74 لسنة 2006) إنجازًا مهمًا، حيث يهدف إلى ضمان حقوقهم في مجالات متعددة مثل التعليم، والصحة، والتوظيف، فضلا عن أن هناك جهودا كبيرة تُبذل من لدن الوزارات الحكومية المعنية بذوي الإعاقة في الجانب التعليمي لدمجهم في المدارس الحكومية العامة مع أقرانهم وتوفير الموصلات المناسبة والمهيأة لتسهيل تنقلاتهم اليومية، بالإضافة إلى توفير برامج تعليمية فردية مناسبة لجميع الفئات المدمجة على حدة، مع وجود تسهيلات للوصول إلى جميع المباني والمرافق العامة بسهولة ويسر وذلك من خلال تعديلات البنية التحتية.

أما عن الخدمات الصحية والاجتماعية فهناك جملة من الخدمات الصحية المتكاملة، وتشمل هذه الخدمات الرعاية التأهيلية والعلاج الطبيعي، بالإضافة إلى برامج دعم نفسي ومهني، وتوفير الأجهزة والمعينات السمعية حسب الحالة الصحية بهدف تخفيف الأعباء المادية عنهم وعن أسرهم.

» ما أبرز الأولويات التي ترى أنها يجب أن تكون على أجندة الجهات الرسمية فيما يخص دعم وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة؟

لا تزال هناك تحديات وفجوات يمكن معالجتها من ضمن تحديد ورسم الأولويات ضمن أجندة الجهات الرسمية بل حتى المنظمات غير الحكومية، التمكين لا يعني فقط تقديم خدمات، بل خلق بيئة شاملة تُراعي وتُحترم وتُشرك الأشخاص ذوي الإعاقة في كل جوانب الحياة.

ومن أبرز الأولويات المقترحة لدعم وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة:

• توفير برامج تدريب مهني متخصصة تتناسب مع قدراتهم، وتواكب احتياجات سوق العمل، مراقبة التطبيق وتخصيص وظائف مناسبة بالفعل تناسب مع نوعية وشدة الإعاقة، دعم أصحاب الأعمال بتقديم حوافز، التأكد من جهوزية بيئة العمل.

• تهيئة البنية التحتية العامة بشكل شامل، عبر فرض معايير إلزامية لضمان الوصول الشامل، والمراقبة الصارمة لتطبيق هذه المعايير في المباني الحكومية والخدماتية الأماكن العامة، المدارس والجامعات والشواطئ.

• تطوير جودة التعليم الشامل، حيث إن الدمج الحقيقي في التعليم هو حجر الأساس في تمكين ذوي الإعاقة ومشاركتهم الكاملة في المجتمع، دمج حقيقي وليس رمزيا في المدارس الحكومية والخاصة، تدريب وتأهيل المعلمين وتوفير لغة الإشارة الخاصة بفئة الإعاقات السمعية.

• إشراك ذوي الإعاقة في المجالس واللجان الحكومية والمجتمع المدني بصفتهم ممثلين لأنفسهم، لا يمكن تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من دون إشراكهم في رسم السياسات.

» من خلال تجربتك الشخصية، ما التحديات اليومية التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في التنقل، التعليم، أو التوظيف؟

تواجهنا تحديات عديدة يوميًا، أبرزها في مجال التنقل ونقص البنية التحتية المهيأة لذوي الإعاقة، فالعديد من الشوارع، والأرصفة، والمباني العامة، بما فيها بعض المدارس والمراكز الصحية والمباني الحكومية، تفتقر إلى أبسط المستلزمات مثل المنحدرات المناسبة، والمصاعد، والإشارات البصرية والصوتية الملائمة.

نامي متحدثا إلى "البلاد"

كما تعاني وسائل التنقل من الشح، حيث تقتصر غالبًا على الحافلات العامة، بالإضافة إلى المواقف المخصصة لذوي الإعاقة، التي إما تكون قليلة أو بعيدة عن المباني، أو كثيرًا ما تُشغل من قبل غير المستحقين، دون وجود رقابة فعّالة.

وأما عن تحديات التعليم فإن المشكلة الأساسية تكمن في نقص الكوادر المدربة وغير مهيئين للتعامل مع احتياجات طلاب التوحد، أو صعوبات التعلم، أو الإعاقات الأخرى مع عدم توافر كتب ومصادر تعليمية تتناسب مع إعاقتهم مثل برايل، كتب صوتية، أو أدوات تفاعلية تسهل التعلم وغيرها، فالطالب يسجل في المدرسة (تحت اسم صفوف الدمج)، أي دون تكييف المنهج أو التقييم، ما يؤدي إلى إحباطه أو فصله بسبب عدم وجود دمج حقيقي، حيث نأمل أن نرى الدمج الحقيقي في مدارسنا لكي نستطيع الوصول إلى الأهداف المرسومة.

وبالنسبة لتحديات التوظف مع ذوي الإعاقة فأهمها خوف أرباب العمل من كلمة معاق أو ذوي الإعاقة، فالبعض منهم لا يؤمنون بقدرات ذوي الإعاقة وينظرون إليهم نظرة الشفقة فقط، وذلك بسبب قلة الوعي بكفاءة ذوي الإعاقة.

» هل ترى أن التشريعات الحالية كافية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؟

الإطار القانوني موجود ومناسب نسبيًا، ويتماشى مع المعايير الدولية، ولكن من حيث التطبيق والفعالية لا نراه مطبقا على أرض الواقع، حيث إن الواقع يعكس فجوة كبيرة بين النصوص وبين ما يتم أو تم تطبيقه فعليًا.

لذا يمكن القول إن التشريعات الحالية هي خطوة مهمة وإيجابية، ولكنها تحتاج إلى تحديث مستمر وتطبيق أكثر صرامة لضمان أن تتحول النصوص القانونية إلى واقع ملموس يحمي حقوق ذوي الإعاقة بشكل كامل.

» وما الذي ينقصها من وجهة نظرك؟

ينقصه رقابة مستقلة على تنفيذ بنود التشريعات الموجودة لصالح ذوي الإعاقة، تقارير دورية، ووضع آليات تطلم فعالة مع عقوبات واضحة وقابلة للتطبيق ضد المخالفين وأهم شيء من وجهة نظري ضرورة وإلزام إشراك ذوي الإعاقة في كل ما يخصهم من سياسات وتشريعات.

» كيف تقيّم دور المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في دعم قضايا الإعاقة؟

العديد من الجمعيات تقدم خدمات علاجية وتأهيلية وتعليمية لذوي الإعاقة، خصوصا في مجالات مثل التوحد، الإعاقات الذهنية، والتخاطب، والبعض الآخر ينخرط في اللجان الوطنية ويشارك في صياغة السياسات العامة المتعلقة بالإعاقة.

وتسعى هذه الجمعيات بشكل مستمر لتنظيم ورش عمل، حملات توعوية، وأنشطة تثقيفية وذلك من أجل تغيير نظرة المجتمع نحو الإعاقة وتقديم إرشاد نفسي وقانوني لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوجيههم للجهات المناسبة، فالمجتمع المدني قادر أن يكون قوة تغيير حقيقية إذا تم تمكينه بشكل استراتيجي.

» هل هناك مبادرات حقيقية لدمج ذوي الإعاقة في سوق العمل؟

نعم، وهذه المبادرات لا تقتصر على مجرد التوظيف، بل تشمل التأهيل والتدريب لخلق فرص عمل حقيقية، لكن نجاح هذه المبادرات مازال متفاوتاً بين الجانب النظري (الخطط والقوانين) والتطبيق الفعلي على أرض الواقع.

ومن وجهة نظري هذه المبادرات تحتاج إلى توسيع، تطوير، ورقابة صارمة لضمان فعاليتها واستدامتها، بحيث لا تبقى محصورة في الطابع الرمزي أو الموسمي، بل تصبح جزءًا من استراتيجية وطنية واضحة لتمكينهم اقتصاديًا. (اقرأ الموضوع كاملا بالموقع الإلكتروني)

P 24
Link